دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسات السكانية والأمن القومي
المصدر:	مجلة آفاق الهجرة
الناشر:	جهاز المغتربين - مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان
المؤلف الرئيسي:	محمد، بابكر موسى
المجلد/العدد:	ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	فبراير
الصفحات:	68 - 83
رقم MD:	642072
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الكثافة السكانية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/642072

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسات السكانية والأمن القومي

د. بابكر موسى محمد

باحث وأستاذ جامعي

أهمية الدراسة:

إن قضية السكان أصبحت اليوم هي محور كل الاستراتيجيات والسياسات خاصة تلك التي تتعلق بالأمن القومي لكل بلد وكل استراتيجية أو سياسة تهمل السكان أو تغض الطرف عنهم تصبح استراتيجية أو سياسة ناقصة.

إن قضية السكان هي قضية محورية ترتكز عليها كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ولا غرو في ذلك فكل مشاكل العالم التي لم تهدأ بعد هي قضايا سكانية في المقام الأول ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة حيث أنها تسلط الضوء على القضية السكانية وتبرزها كمحور تقوم عليه كل الاستراتيجيات الأخرى.

فالعالم يواجه اليوم قضايا شتى تهدد أمنه القومي وأمنه الاقتصادي والغذائي والثقافي وغير ذلك ويضع استراتيجيات عديدة وتتداخل هذه القضايا والاستراتيجيات مع القضايا السكانية والحلول التي تتجاهل هذا التداخل غالباً ما تتعرض للفشل فيحتار المرء أمام ذلك وهذه الدراسة محاولة لطرح القضية السكانية كمحور تتقاطع عنده جميع القضايا الأخرى خاصة قضية الأمن القومي لكل بلد.

الهدف من الدراسة:

أما الهدف من هذه الدراسة فهو تسليط الضوء على قضية السكان وإبرازها كسبب رئيسي لكل الصراعات حقيقية أم كانت مفتعلة. كذلك إبراز مواضيع مثل الانفجار السكاني وبرنامج الأمم المتحدة للسكان والسيطرة على الإنجاب وحقوق المرأة وما إلى ذلك وما هي في الحقيقة إلا صيحات فزع تطلقها الدول الغربية التي تسيطر على موارد العالم وخيراته خوفاً من ضياع هذه المزايا إذا ما استمر النقص الحاد في عدد سكانها مقارنة بالزيادات المطردة في سكان العالم الآخر.

إن إنقاص أعداد سكان العالم الثالث يعتبر ضرورة يحتمها بقاء الجنس الأبيض مسيطراً على العالم وخبراته حتى لو أدى ذلك إلى تدمير القيم والأخلاق ودك نظام الأسرة إذا ما بقيت سداً منيعاً أمام هذا الهدف.

فرضيات الدراسة:

تتلخص في الأسئلة الآتية:-

١. هل حل المشكلة السكانية كفيل بحل القضايا الأخرى؟.

٢. هل نقص أعداد الجنس الأبيض هو المحرك لهذه المشاكل العالمية؟.

٣. هل تنامي أعداد السكان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتناقصهم في العالم الغربي سيؤدي إلى تغيير مراكز القوة من الغرب إلى الشرق؟.

٤. وهل يشكل ذلك بالنسبة للغرب خوفاً من سيطرة هذه الأجناس الأخرى على العالم؟.

الحلول والاستراتيجيات التي تتجاهل التداخل بين قضايا الأمن القومي والقضايا السكانية غالباً ما تتعرض للفشل.

هل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدلوجية كلها قضايا سكانية يشكل الأمن القومي لحمتها وسداها في المقام الأول (إسرائيل- قبرص- إندونيسيا- السودان- الحروب العربية كلها- وحتى حرب الخليج الأخيرة)؟.

السكان يمثلون مجموعة معقدة ومتعددة الأوجه وليسوا حشوداً ساكنة وإنما هم في حراك مستمر وديناميكية دائمة.

إن علم السكان أو الديموغرافيا Demography هو العلم الذي يهتم بدراسة السكان دراسة إحصائية من حيث حجم وتركيب وتوزيع السكان وكذلك مكونات التغيير الأفقي والرأسي الذي يحدث نتيجة لتفاعل المؤشرات السكانية الثلاث المواليد، الوفيات والهجرة. فضلاً عن التغيير الذي يصيب الفرد أو الأسرة سواء أكان ذلك التغيير اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً.

وكلمة السكان حسب المفهوم الاصطلاحي تعني العدد الكلي من الأشخاص المقيمين عادة في منطقة معلومة وفي زمن معلوم شريطة أن يكونوا خاضعين لتأثيرات العمليات الديموغرافية

المذكورة أعلاه(١) والسكان بهذا المعنى يمثلون مجموعة معقدة ومتعددة الأوجه وليسوا حشوداً ساكنة وإنما هم في حراك مستمر وديناميكية دائمة وذلك بفعل العمليات الديموغرافية التي تؤثر، وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع. وفي هذا الإطار عرفت بعض دول العالم أهمية تعداد سكانها حيث جرت تعدادات سكانية منذ زمان بعيد لأغراض شتى (مثلا جرى أول تعداد سكاني في بريطانيا ١٨٠١م). (٣).

أول من آثار مخاطر التكاثر السكاني هو البريطاني توماس روبرت مالتس في عام ١٧٩٨.

ومنذ زمان بعيد لاحظ كثير من الناس حدوث زيادات سكانية أو انخفاضات بفعل عوامل إيجابية أو سلبية؛ ولكن ذلك لم يثر اهتمامهم أو مخاوفهم إلا عندما ظهر مقال في عام ١٧٩٨م في بريطانيا عن (مبدأ التكاثر السكاني) من حيث تأثيره على أوضاع المجتمع مستقبلاً ممهوراً باسم القس توماس روبرت مالتس. فكان المقال بمثابة صرخة مفزعة وقعت كالقنبلة فظلت الانتقادات تتساقط عليه كالمطر ثلاثين عاماً. نظر إليه الناس كإنسان يدافع عن مرض الجدري والعبودية وقتل الأطفال وأنه كان ضيقا بمطاعم الفقراء التي تمنحهم الحساء مجاناً ويعارض الزواج المبكر والهبات التي تقدمها الكنيسة للفقراء وأنه أشبه بمن بلغت به الوقاحة إلى حد أن يعقد زواجه بعد أن يعظ الناس مذكراً بمساوئ الأسرة. (١).

زيادة السكان ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها تؤدي إلى تحقيق المنفعة القومية والمحافظة على التراث الثقافي وزيادة الدخل.

كان رأي مالتس هو أن النمو السكاني يتجه إلى تجاوز وسائل العيش وأننا أن لم نكبح جماح هذا الاتجاه فإن البشرية ستغرق في البؤس والفوضى الشاملة.. واستعرض ذلك في متواليته الهندسية المشهورة (يتزايد السكان بمتوالية هندسية في حين يتزايد الغذاء بمتوالية عددية) وما لم تفرض قيود. فإن المحصلة النهائية هي المجاعة وهي الجدار الأصم الذي ستصطدم به الزيادة السكانية. لكن هناك قيود قبل ذلك تفرضها الطبيعة هي الفقر وسوء التغذية والرذيلة والحرب والحل عنده هو تأخير الزواج مع التماسك الخلقي أي العفة.

إذن القضية عنده تتلخص في الآتي:

١. زيادة سكانية تسير بوتيرة أسرع من المطلوب لذلك ينبغي الحد من معدل تزايد المواليد العالي وذلك باللجوء إلى الضبط الوقائي (لم يكن يعني ذلك- لديه- استعمال موانع الحمل أو الإجهاض وغيرها).

٢. ثمة قوة اقتصادية معينة كانت تزيد من معدل المواليد وهذه القوة يمكن إزالتها بواسطة إجراء سياسي سليم خاصة قوانين إعانة الفقراء والمطالبة بتشغيل الأطفال... الخ.

ظهرت هذه الصرخة في زمن كانت فيه أوروبا في حالة تحول سكاني حيث شهدت زيادات ملحوظة في معدل الولادات وارتفاعاً كبيراً في متوسط حياة سكانها مما أدى إلى زيادة سكانية معتبرة آنذاك.

فقد حققت أوروبا منذ عام ١٨٠٠م أعظم توسع سكاني عرفه التاريخ، ففي خلال القرن التاسع عشر زاد سكان فرنسا ١٢ مليون نسمة (٤٤%) وبريطانيا العظمى ٢٦ مليون (٣ أضعاف سكانها) وألمانيا ٣٢ مليون وبلدان النمسا والمجر ٢٣ مليون وروسيا الأوروبية ٧٠ مليون وزاد سكان أوروبا ككل أكثر من النصف رغم الهجرة الواسعة. (٣).

الهجرة الكثيفة نحو المدن الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية تم استيعابها في عمل "بينما أعداد المهاجرين نحو مدن العالم الثالث الآن عاطلة عن العمل تماماً".

وخلافا لما كان سائدا، نجد أن النمو السكاني العالي في أوروبا أدى إلى الحقائق التالية:

١. أصبحت أوروبا القوى العظمى في العالم.

٢. أمدها بالأيدي العاملة التي أنجزت النظم الاقتصادية الصناعية الحديثة.

٣. زاد عدد المهاجرين منها للخارج حيث خلقوا لها حلفاء في العالم الخارجي.

٤. زاد لديها عدد الإداريين والجنود.

وهكذا نجد أن زيادة السكان ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها تؤدي إلى تحقيق المنعة القومية والمحافظة على التراث الثقافي وزيادة الدخل (قوى عاملة كبيرة تعمل في إنتاج الدخل) على عكس ما قال مالتس من حدوث مشكلة سكانية في بريطانيا فقد حدثت الثورة الصناعية في أوروبا فأرجأت حدوث تلك المشكلة لأن الصناعة خلقت مناخاً آخر وأوجدت قيم جديدة أدت بدورها

إلى خفض عدد المواليد والحد من نسبة النمو العالية. فالتصنيع ليس عملية اقتصادية فحسب وإنما هو أيضا عملية اجتماعية يتبعها ظهور قيم وثقافات متميزة عن نمط علاقات وقيم وثقافات المجتمعات غير الصناعية تؤثر بدورها في العمليات السكانية مثل حجم العائلات التي تميل إلى الصغر وتأخير سن الزواج وعمل المرأة ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع... وإلخ مما يؤدي إلى انخفاض الخصوبة وتقليل المواليد وتحجيم النمو السكاني بصورة مجملة.

استمر الحال بعد ذلك؛ انخفاض متصل في معدل المواليد والوفيات كانت نتيجته هي انخفاض كبير في عدد سكان أوربا أدى إلى أن تشن الحكومات الأوروبية حرباً على هذا الوضع فاتخذت سياسات تشجع على رفع الخصوبة. فتبنت إنجلترا برنامج العلاوات الاجتماعية التي تمنح للأسر من أجل زيادة الأطفال واتخذت المجر سياسة تشجيع الإنجاب وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وروسيا وغيرها. ولكن جاءت هذه الأحداث متزامنة مع الصراع السياسي في أوروبا، فقد شهد القرن العشرون حربين عالميتين وحرباً أهلية وثورة وعدداً من الصدامات فقضى ذلك على كل المكاسب التي حققتها سياسات الحكومات لزيادة السكان.

إذا استمر النمو السكاني العالمي بمعدلاته الحالية فستنهار سيطرة الغرب على العالم وينتقل مركز القوة والنفوذ إلى غيره.

بعد الحرب العالمية الثانية نشطت سياسات تشجيع زيادة النسل في أوروبا مرة أخرى فحدثت طفرات بعد الحرب مباشرة استمرت حتى الخمسينات ثم بدأت بعد ذلك معدلات النمو في الاستقرار (حوالي ٠,٧%- ١%) وذلك نتيجة للتحسن في مستوى المعيشة والصحة والتعليم وعمليات التحضر مثل نشأة المدن وظهور الطبقة المتوسطة وانتشار التعليم وأسباب الرفاهية وتوفر وقت الفراغ وازدياد الطموح الفردي والعائلي وتهيئة الفرص أمام الجميع للترقي في مدارج السلم الاجتماعي.

النمو السكاني في العالم الثالث:

إن النمو السكاني الذي حدث في العالم الثالث خلال الفترة الأخيرة- التي استقر فيها النمو السكاني في أوروبا- لم يكن يشبه ما حدث بالنسبة لأوروبا. فقد انخفضت الوفيات في دول العالم الثالث بسبب التقدم الطبي والطب الوقائي ومكافحة الأمراض وفي نفس الوقت لم يحدث تحسن اقتصادي اجتماعي يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة. فالهجرة الكثيفة نحو المدن الأوروبية تم

استيعابها آنذاك في عمل بينما ظلت أعداد المهاجرين نحو مدى العالم الثالث الآن عاطلة عن العمل تماماً نسبة لعدم التطور الصناعي في هذه المدن، فلم يحدث تحسن في الظروف المعيشية فظلت- من ثم- معدلات المواليد عالية كما كانت عليه من قبل (لم يكن انخفاض معدلات الوفيات مصحوباً بانخفاض معدلات الخصوبة) لذلك كانت النتيجة هي حدوث نمو سكاني كبير وصل إلى ٣% في بعض دول أفريقيا وآسيا.

مثال لذلك نجد أنه خلال عقد الستينات من القرن الماضي كان من بين كل ١٠ أشخاص من المواليد الجدد من سكان العالم يعيش ٦ في آسيا واثنان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والاثنان الباقيان من أنحاء العالم الثالث الأخرى (٤) من المثال السابق تظهر النتيجة التالية:

إذا استمر النمو السكاني بهذه الطريقة فلا مناص من أن يستمر انهيار سيطرة سكان شمال غرب أوروبا وسلالتهم على العالم الذي أصبح الآن على مستوى طيب من التقدم ولابد بالتالي أن ينتقل مركز القوة والنفوذ ناحية المنطقة التي تتمتع بالكثرة والكثافة السكانية العالية.

لقد بلغ التطور الديموغرافي مرحلة أصبح فيها معدل التكاثر البشري في أي بقعة يؤثر على صحة ورفاهية الجنس البشري.

لقد بلغ التطور الديموغرافي في العالم مرحلة أصبح فيها معدل التكاثر البشري في أي بقعة من بقاع العالم يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على صحة ورفاهية بقية الجنس البشري وبهذا المعنى تصبح هنالك مشكلة سكانية في العالم هكذا نظر العالم الغربي لقضية السكان.

صرخة كنجزلي ديفيز: أو المالتسية الجديدة في هذه الظروف وخلال الخمسينات جاءت صرخة أخرى على لسان كنجزلي ديفيز يقول- (لو نظرنا إلى الموضوع في إطار المستقبل البعيد نجد أن نمو سكان الأرض أشبه بفتيل بارود طويل ودقيق يحترق في بطء وتردد إلى أن تصل النار في النهاية إلى شحنة البارود ثم لا يلبث أن ينفجر) (٥).

ومن هذا انطلقت عبارة (الانفجار السكاني) بمعنى أن نسبة الزيادة العالية لغالبية سكان العالم (العالم الثالث) لا يمكن لها أن تستمر بغير حدود دون أن يثير ذلك مشاكل أمنية سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة خاصة وأن العالم أصبح مترابطاً بصورة كبيرة فأدت صرخة ديفيز هذه إلى ظهور ما يسمى بالمالتسية الجديدة (نفس آراء مالتس مع تبني استعمال الضبط الموجب- الموانع وتحديد النسل بالإجهاض وغيره من سبل).

ظهرت المالتسية الجديدة في ظروف أصبحت فيها أوروبا متقدمة اقتصادياً وسياسياً وهي التي تقبض على زمام الأمور في العالم وتستعمر غيرها من بلاد العالم كما أن السيطرة الاقتصادية على موارد العالم تمضي بصورة تراكمية لديها.. ويمكن توضيح ذلك في المثال التالي:

يبلغ دخل الفرد في الدول النامية مجتمعة بما فيها دول البترول ٩,٢% فقط من دخل الفرد في الدول المتقدمة.

يبلغ دخل الفرد في الدول النامية مجتمعة بما في ذلك دول البترول نحو ٩,٢% فقط من دخل الفرد في الدول المتقدمة (٦) وعلى العكس من صرخة مالتس فإن تحذير كنجزلي ديفيز سرعان ما تقبلته الأوساط الغربية وروجت له ونشطت الدراسات في هذا الموضوع واتخذت أشكالاً شتى وتدخلت الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها وأخذت تروج لها وتحذر من عواقبها الوخيمة. لماذا؟.

المشكلة السكانية:

ظهر هذا المفهوم متمثلاً في أن بعض البلاد ذات الكثافة السكانية العالية تواجه مشكلة سكانية تتمثل في اختلال التوازن بين المخلوقات البشرية كوحدات استهلاكية وبين موارد الطبيعة وقوى الإنتاج وعوامله. وتبرز هذه المشكلة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية وارتفاع معدلات سكانها بصورة سريعة. وعليه ارتفعت الأصوات تنادي بالتصدي لهذه المشكلة بشتى السبل؛ وتم تفصيل ما يسمى بالسياسات السكانية؛ والتي تعني كل جهد تتخذه الحكومات الوطنية بهدف التأثير في عمل المؤشرات السكانية الثلاثة: الخصوبة والوفيات والهجرة. وتكون لها أهداف وغايات ومشاريع ديموغرافية محددة مثل بلوغ حد معين من الخصوبة أو الوفاة في زمن محدد. ومن البرامج الإجرائية في هذا الخصوص: توفير المعلومات عن الجنس وكيفية تقليل الخصوبة وتوفير التعليم الجنسي للشباب وتقديم موانع الحمل وتوفيرها بأسعار زهيدة... إلخ (٦) بعد ذلك نشطت الدعوات لعقد المؤتمرات لهذا الغرض بداية بمؤتمر بوخارست للسكان ١٩٧٤م ومؤتمرات قمة الأرض في كل من ريودي جانيرو (١٩٩٢) وفينا (١٩٩٣) ثم مؤتمر القاهرة للسكان (١٩٩٤م) مروراً بكوبنهاجن وبكين (١٩٩٥م) وغيرها.. ومن خلالها ظهرت مثل هذه الأسئلة:

هل الزيادة المضطردة في السكان نعمة أم نغمة؟.

هل هنالك فعلاً مشكلة سكانية تجابه بعض البلاد؟ أين يكمن الحل؟ في خفض معدلات السكان أم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي؟ (أي هل الحل سكاني أم اقتصادي) هل السبب في الفقر وتدهور مستويات المعيشة لسكان العالم الثالث هو الزيادة السكانية الكبيرة في البلاد المتخلفة أم هو احتكار الغرب للتكنولوجيا واستحواذه على الدخل وظلمه لإنسان العالم المتخلف؟.

هذا وقد انقسم العالم في ذلك إلى شقين، الدول الغربية وترى أن المشكلة سكانية ويكون حلها سكانياً بمعنى تحجيم الخصوبة وتقليل المواليد من خلال استعمال السياسات السكانية بأنواعها المختلفة.

السياسات السكانية تعني جهود الحكومات الوطنية للتأثير في عمل المؤشرات السكانية الثلاث الخصوبة والوفيات والهجرة.

أما الشق الآخر وتمثله مجموعة من دول العالم الثالث فيرى أن المشكلة هي مشكلة اقتصاد وتوزيع والحل يجب أن يكون اقتصادياً بمعنى أن تعين الدول المتقدمة الدول الفقيرة وتملكها التكنولوجيا ووسائل الإنتاج الحديثة حتى تتقدم وتنتج.

الجانب الآخر المطروح في القضية هو زيادة السكان بهذه الصورة كفيلة بالقضاء على الموارد ونضوبها وتهديد البيئة وتدهورها مما يؤدي إلى إفقارها وتدني الإنتاج ولا تفيد أي حلول مادامت هذه هي الصورة.

بينما يحتج الآخرون بأن تدمير البيئة هو مسئولية الدول المتقدم بما تفرزه من مواد سامة وبقايا ومخلفات.

"نحن نعلم أننا كمواطنين في العالم الصناعي نستهلك الموارد الطبيعية بمعدل لم يسبق له مثيل ولا يمكن لنا أن نتحمله.. إن الدول الصناعية والتي تشمل خمس سكان العالم فقط تستنفد ثلثي جميع الموارد التي يتم استهلاكها وتنتج أربعة أخماس جميع النفايات والملوثات" (٧).

في كتابه (Small is Beautiful) ظهر شويخر يحمل الدول الصناعية الغربية استنزاف الموارد غير القابلة للتجديد ويعتبر أن الرجل الغربي هو المسئول الأول عن الكارثة البيئية).

كما أصدرت مجموعة نادي روما كتابها (حدود النمو) Limits of Growth أشارت فيه إلى أن العالم إذا استمر بمعدلات نمو الاستهلاك العالية الحالية سوف يرتطم بحدود النمو لا محاولة في مدى ١٠٠ عام. ووضعت سقفاً لنضوب ١٧ معدناً مهماً وجعلت كذلك الاستهلاك التصنيع ومسئولية تدهور الموارد ووضعت هذه المسئولية على كاهل الرجل الغربي.

لماذا عورضت المالتسية الأصلية وجوبهت بالرفض بينما قوبلت المالتسية الجديدة بالقبول وتحولت إلى سياسات واستراتيجيات؟.

لماذا تبنى العالم الغربي الحلول السكانية ورفض الحلول الاقتصادية لمشكلة النمو السكاني في بلاد العالم الثالث ومشاكل تدهور البيئة فيه؟.

ما هي الأهداف الحقيقية وراء ذلك وخاصة مؤتمرات السكان المتعددة والإصرار على وضع المسئولية على كاهل دول العالم الثالث؟.

شهد العالم العديد من المؤتمرات السكانية منها بوخارست عام ١٩٧٤م وريودي جانيرو ١٩٩٢م وفينا ١٩٩٣م والقاهرة ١٩٩٤م وكوبنهاجن وبكين ١٩٩٥م.

هذه القضية لم تبدأ بمؤتمر بوخارست أو مؤتمر القاهرة للسكان فقد سبقها الفيلسوف الإنجليزي برتراند راسل قبل عقود إلى القول "بأن نمو السكان البيض في العالم سيتوقف خلال فترة قصيرة من الزمن بينما تطول أعمار الآسيويين والأفارقة قبل أن تهبط معدلات مواليدهم على نحو كافٍ يجعل أعدادهم ثابتة دون مساعدة من الحروب أو الأوبئة. ويبقى لزاماً على الأجناس الأقل تكاثراً أن تدافع عن بقائها بأساليب مثيرة للاشمئزاز ولكن لا غنى عنها"(٨).

الفكرة التي كانت مجرد تفكير بصوت عالي من الفيلسوف البريطاني راسل، عبر عنها مسؤول بالإدارة الأمريكية عندما قال عنها عام ١٩٨١م "يوجد موضوع واحد وراء كل جهودنا هو أننا يجب أن نخفض معدلات النمو السكاني. أما أن تفعلها الحكومات على نهجنا عن طريق أساليب نظيفة ومهذبة وإلا سيصيبها نوع من الفوضى الذي عانيناها في السلفادور أو إيران أو بيروت. السكان مشكلة سياسية (٩).

الذين عهد إليهم بتنفيذ السياسات النظيفة أيضا استخدموا هذه الأساليب النظيفة في عمل آخر "هو" أن لا ينظر بعض زعماء الدول الأقل نمواً إلى ضغوط الدول المتقدمة عليها وتطبيق تنظيم الأسرة بوصفها شكلاً من أشكال الإمبريالية الاقتصادية أو العنصرية "وكما ذكر كيسنجر فقد

يحدث ذلك رد فعل خطير وعنيف. من المهم للغاية ألا ينظر زعماء الدول الأقل نمواً إلى جهود إنشاء وتعزيز التزاماتهم كما ينظرون إلى سياسات دولة صناعية تحاول ضعضعة قواهم أو الاستئثار بموارد بلادهم لتكون تحت تصرفها" (١٠).

الدول الغربية ترى أن المشكلة سكانية وتحل بالسياسات السكانية ودول العالم الثالث ترى أنها مشكلة اقتصاد وتوزيع والحل يكون اقتصادياً.

في عام ١٩٦٨م نشر بول ايهرتش كتابه (القنبلة السكانية) الذي سجل أرقام مبيعات قياسية اقترح فيه اتخاذ إجراءات عنيفة ومتطرفة لتخفيض أعداد السكان، وقد أصبح عنوان هذا الكتاب شعاراً شكل الجدل الذي ثار حول موضوع السكان. وفي جامعات محترمة مثل جامعة هارفارد بدأت شعب الدراسات السكانية عملية غسيل مخ لطبقة الصفوة في الدول التي اتخذتها أهدافاً لها لكي تصبح هذه الطبقة رأس الرمح للحملة السكانية في بلادهم.

جاءت كل هذه الجهود لتخبرنا أنه من المتوقع أن يرتفع أعداد سكان العالم إلى ١١- ١٤ بليون نسمة في غضون ثلاثين عاماً فقط ما لم يتم كبح جماح الزيادة السكانية الحالية وأن ذلك سيرفع الكثافة السكانية إلى مستوى تعجز فيه موارد الأرض عن كفاية سكانها من الغذاء ولكن حتى لو سلمنا جدلاً أن عدد السكان سيبلغ ١٤ بليون فإن ذلك يعني أن متوسط الكثافة السكانية سيكون ٢٦٩ فرداً للميل المربع، وإذا قارنا ذلك بمستويات الكثافة السكانية اليوم نجدها تبلغ ١٤,١٨٣ نسمة في كل ميل مربع في هونغ كونغ، ١,١٤٠ شخصاً في هولندا، و٨٤٨ نسمة في اليابان (١١).

"لا غرابة أن يتحدث الخبراء عن بنغلاديش وليس عن هونج كونج" أبدى هذه الملاحظة بولا غالاغهار كاتب عمود بصحيفة نيوفيدرالست (الاتحادي الجديد) التي كانت في مقدمة المعركة لوضع حد لمؤتمر القاهرة. ويمضي قائلاً "هاجمت كافة المنظمات الطوعية، والمؤسسات التي تمولها والمنظمات التي تعني بالسيطرة على الزيادة السكانية، كلها هاجمت في المقام الأول: معدلات النمو السكاني المرتفع نسبياً بين الأمم الإسلامية خلال هذا القرن ومع ذلك لم تبلغ هذه الأمم الإسلامية- التي يتحدثون عنها- الكثافات السكانية الأوروبية قبل قرنين. (١٢).

الدول الصناعية تمثل خمس سكان العالم وتستهلك ثلثي موارده

وتنتج أربعة أخماس النفايات والملوثات.

من جانب آخر نجد أن الحائزين على جوائز نوبل الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة، لجأوا إلى الحجة البيئية إذ تحدثوا عن الضرر الذي لحق بالغلاف الجوي والمستوى الذي تكون الأرض تحته مشبعة بالماء.

وتدهور التربة الصالحة للزراعة فيما أسموه (دعوة إلى التعقل) وهي ورقة مثلت طرفاً من ذخيرة حملة الأمم المتحدة ضد الزيادة السكانية ولكن في الواقع إن ما ألحق الضرر بهذه المرافق المذكورة وغيرها هو الاستهلاك المفرط للموارد بالدول الغنية وليس الكثرة السكانية بالدول الفقيرة.

في تقرير لمجلة التايمز الأمريكية جاء الآتي:- "خلق أغنى بليون من الناس في العالم نوعاً من الحضارة قوامها الانغماس واكتساب المال والثروة والانكباب على ذلك والتبذير والإسراف الذي يشكل خطراً على سكان الكرة الأرضية.

"ينتج أغنى خمس من البشري تسعة أعشار كربونات الكلور والفلور وأكثر من نصف الغازات السامة الأخرى التي تهدد البيئة".

ويقول تقرير آخر لنفس المجلة- "إن أكثر منطقة تلوثاً في العالم هي منطقة كوباتو بالبرازيل وهي من أكثر المناطق تشبعاً بالمواد السامة تربة. وهواءً وماءً" مما جعل متوسط توقع الحياة بين سكانها المحليين ٣٢ عاماً فقط. وليس السبب في مشاكلها البيئية الزيادة السكانية المفرطة ولكن السبب يعود إلى ما تفرزه فروع الشركات الصناعية والصيدلانية العالمية من مواد كيميائية سامة تلوث الأرض والماء والهواء (١٣).

جامعة هارفارد بدأت عملية غسيل مخ لطبقة النخبة في الدول النامية لقيادة الحملة السكانية.

إن المستهدف الأساسي هو العالم الإسلامي، ليس في سكانه فقط وإنما أيضاً في نسيجه الأخلاقي. أعلن دكتور جوس برازيلانو مدير برامج تنظيم الأسرة بمؤسسة فورد الشهيرة للسيارات منذ عهد قريب (أن أهم منجزات مؤتمر القاهرة هو الحث على أحداث تغيير ثوري في القيم الإنسانية، تغيير يتحدى بصفة أساسية قيماً ثقافية وإنسانية ودينية عميقة الجذور) وهو في ملاحظته هذه لم يكن مبالغاً ولا مغالياً وذلك لأن خبراء الأمم المتحدة يريدون تأخير سن الزواج وتوفير ثقافة جنسية وموانع حمل لكل مراهق ومراهقة بالإضافة إلى حق الإجهاض في سرية تامة حال فشل باقي الوسائل جميعها. بالطبع لم تكن وثيقة الأمم المتحدة التي تصف برنامج العمل المقترح على هذا النحو من الصراحة والوضوح، بدلاً من ذلك كانت هذه الوثيقة تحفة رائعة من الخداع والتعمية

والتموية استخدمت عبارات جذابة ولكنها مضللة كتمكين المرأة وصحة الأمومة والصحة الإنجابية... وإذا أراد الوالدان الوقوف في طريق هذه الثورة يجب إبعادهم وإزاحتهم. تدعو الخطة بوضوح إلى تنحية الوالدين بل حرمانهما من أي سلطة على أبنائهما في هذه المسائل كما ترفض أي سلطة للدول ذات السيادة على سكانها حيث أن هذه الأمور تقع على مسئولية "المجتمع الدولي" الذي يضمن أن الأطفال والمراهقين يحصلون على أي شيء تحدده الأمم المتحدة كحق من حقوقهم الأساسية.

المنظمات والمؤسسات الغربية تركز هجومها على معدلات النمو السكاني المرتفع نسبياً بين الأمم الإسلامية.

إن برنامج الأمم المتحدة للسياسات السكانية ما هو إلا دعوة صريحة لنشر ثقافة جنسية عالمية إجبارية. فالركن الأساسي لهذا البرنامج هو الصحة الإنجابية التي تعني ضمنياً أن الأشخاص قادرون على أن تكون لديهم حياة جنسية مرضية ومشبعة وآمنه، كما ولهم القدرة على التكاثر ولديهم الحرية في تحديد متى وكيف ستتم الممارسة الجنسية وعدد مرات ممارستها ومن هنا جاء الأمر "ينبغي على الدول إزاحة المعوقات القانونية والرقابية والاجتماعية التي تحول دون الحصول على المعلومات الجنسية والإنجابية وخدمات الرعاية الصحية الأولية بين المراهقين" (١٤).

علاوة على ذلك يطالب برنامج العمل بأنه ينبغي على الدول- بدعم من المجتمع الدولي- حماية وتعزيز حقوق المراهقين في التثقيف الجنسي. ويجب أن يصل البرنامج إلى الرجال البالغين في مواقع عملهم وفي بيوتهم وفي أماكن تجمعاتهم للترفيه كما لابد من الوصول للصبية المراهقين عن طريق مدارسهم والمنظمات الشبابية وفي أي مكان من أماكن تجمعاتهم.

من المتوقع أن يتضاعف عدد المسلمين في أوروبا بحلول عام ٢٠١٥م وينخفض عدد غيرهم بنسبة ٣,٥%.

هناك هدف ثاني للبرنامج هو تدمير نظام الأسرة التقليدي كما نعرفه إذ يدعي البرنامج أنه يعمل على تخفيف الأعباء المنزلية بالنسبة للأسرة، ويطالب بإتباع تدابير مناسبة لتحسين مقدرة المرأة على اكتساب دخل من خارج نطاق المهن التقليدية، ويدعو إلى ضرورة زيادة الاستثمارات لتخفيف أعباء المرأة اليومية في الأعمال المنزلية التي تساهم فيها بنصيب الأسد.

يطالب برنامج العمل بالتوسع في توفير موانع الحمل بإتاحتها على أكبر نطاق، وأن تكون زهيدة الثمن حتى تكون في متناول أيدي الفقراء ويجب أن تدرج في قائمة الأدوية التي لا غني عنها كما يطلب من مقدمي الخدمات الصحية الترويج للسلوك الجنسي الآمن باستعمال موانع الحمل ذات الجودة العالية والفعالية الناجحة. مع حدوث وفرة في موانع الحمل ذات الجودة والفعالية العالية، ولإحداث الثورة الجنسية الجديدة لا ينبغي أن تكون هناك حاجة كبيرة إلى اللجوء للإجهاض كوسيلة لتنظيم الخصوبة ولكن تنطوي مسودة البرنامج على هدف آخر هو أن يكون كل طفل مولود، طفلاً مرغوباً فيه. ويمكن إدراك المكر في هذا القول بالنظر إلى مقصده ونعني بذلك أن الخبراء يريدون التأكد من أن كل طفل غير مرغوب فيه لا يجب أن يولد في الأساس وهي دعوة إلى إباحة الإجهاض صراحة.. هكذا بكل بساطة.

ويطالب البرنامج أن تناضل جميع الدول حتى تجعل خدمات تنظيم الأسرة في متناول الأسر من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، والتثقيف الصحي والخدمات الخاصة بإنهاء الحمل.

ويطالب البرنامج كافة الدول بالتعرف على كافة الحواجز والعقوبات التي تقف حائلاً دون استخدام خدمات تنظيم الأسرة، والعمل على إزالتها ويحث البرنامج جميع الزعماء السياسيين وقادة المجتمع على لعب دور فعال ومستدام يكون بارزاً يراه الجميع في مجال الترويج لخدمة تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وتوفيرها وإكسابها الصيغة القانونية المشروعة.

يتحدث البرنامج عن الحاجة إلى مكافحة الخوف من كل ما هو غريب أو أجنبي وصلة هذه المسألة بالنقاش حول حقوق الإنجاب غير واضحة ولكي ينبغي أن لا يندهش المرء بإقحامه في هذا المقام إذ القصد منها أن تحل محل الخوف من الشذوذ الجنسي (Homo Phobia) وهو مصطلح درج الشذاذ على استخدامه مع الأشخاص الذين يعتبرون أن عادة ممارسة الشذوذ الجنسي عملية مثيرة للاشمئزاز. (١٤).

لماذا كل هذا؟.

قد يتساءل المرء لم كل هذا الزخم وعلام هذه الضجة التي تملأ أسماع العالم؟ ربما نجد إجابة لهذا السؤال من المؤشرات التالية:

برنامج الأمم المتحدة للسياسات السكانية ما هو إلا دعوى صريحة

لنشر ثقافة جنسية عالمية إجبارية.

بناء على تقديرات الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠م فإن أوروبا تشهد أزمة سكانية لأن معدل الولادة والخصوبة في تدن مستمر وهو حوالي ١,٤% وهذا لا يكفي لإحداث استقرار في عدد السكان وبناء على هذه التقديرات فإن الاتحاد الأوروبي يحتاج سنوياً منذ العام ٢٠٠٠م إلى ٩٤٠ ألف مهاجر لضمان بقاء استقرار السكان على مستوى استقرار عام ١٩٩٥ وأيضا إلى مليون و٥٨٨ ألف مهاجر لضمان استقرار سن العمل وهي من ١٥- ٦٤ سنة لتكون بمستوى استقرار ١٩٩٥م وتحتاج إلى ١٣ مليون و٤٨٠ ألف مهاجر سنوياً حتى تضمن استقرار نسبة الإعالة وهي سن ١٥- ٦٤ وهم الذين يدفعون لضمان إعالة الذين هم في سن المعاش باعتبار أن عدم الإحلال سيشكل أزمة لأن عدد الذين يذهبون إلى المعاش كبير والعمالة قليلة. فمن الذي سيعول من هم في سن المعاش فهذه أزمة تواجه أوروبا الآن وفي السنوات القادمة.

نجد أن نسبة المواليد المسلمين في أوربا هي ٣ أضعاف نسبة المواليد غير المسلمين وهذا جعل أفراد الجاليات المسلمة أصغر سنا من غيرهم. ففي فرنسا ثلث المسلمين أعمارهم أقل من ٢٠ سنة مقارنة بـ ٢١% للفرنسيين.

كما أن من المتوقع أن يتضاعف عدد المسلمين في أوروبا بحلول عام ٢٠١٥م في حين يتناقص عدد غير المسلمين بنسبة ٣,٥% وهو ما يعني أن أعداد المسلمين في زيادة مضطردة وإذا استقر هذا الوضع وبهذا المعدل فإن نسبة المسلمين ستصل إلى ٢٥% في فرنسا بحلول عام ٢٠٢٥م.

فكل هذه المؤشرات تدل على وجود تحول ديموغرافي كبير في أوروبا. وهذه التحولات لها تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية.

الضجة المثارة حول الانفجار السكاني هي في الحقيقة صيحة فزع أطلقتها الدول الغربية التي تسيطر على موارد العالم وخيراته.

أهم شيء هو أن الدول الأوروبية بعد عقود قليلة لن تكون لها القوة الكافية حتى لتكوين جيوشها فالآن في بعض القرى الإيطالية أغلقت المدارس لعدم وجود تلاميذ يدرسون في هذه المدارس وهو ما يعني أن مستقبل الجيل الحالي الذي في عمر العمل محاصر بمخاطر المستقبل فمن الذي سيعمل إذا كان عدد السكان في تناقص كبير جداً.؟ (١٥).

أن النتيجة التي يمكن أن يتوصل إليها القارئ من خلال النصوص السابقة هي أن القضية السكانية وقضية الانفجار السكاني والضجة الكبيرة المثارة حولها ما هي في الحقيقة إلا صيحة فزع أطلقتها الدول الغربية التي تسيطر على موارد العالم الاقتصادية وخيراته المادية وذلك من أجل العمل على حماية هذه المصالح والاستمرار في السيطرة التي ربما تضيع من بين يديها إذا ما استمرت معدلات سكانها في الهبوط مقابل الزيادة المطردة في سكان الدول الأقل نمواً.

ألم نقل في بداية هذا الموضوع أن القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديلوجية كلها قضايا سكانية وقضية أمن في المقام الأول؟؟؟.

إن القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية كلها قضايا سكانية وقضية أمن في المقام الأول.

أهم المراجع:

١- وارين تومسون وديفيد لويس؛ مشكلات السكان؛ ترجمة راشد البراوي؛ مكتبة الأنجلو المصرية بدون تاريخ.

٢- روبرت هيلبرونر؛ قادة الفكر الاقتصادي؛ ترجمة راشد البرواي؛ مكتبة النهضة المصرية؛ ط٢ ١٩٧٩م.

٣- المرجع السابق.

٤- ورد هذا الإحصاء في مجلة (امباكت) عدد أغسطس ١٩٩٤م (طبعة إنجليزية).

٥- كنجزلي ديفيز؛ الانفجار السكاني في العالم؛ كلمة ألقاها في المؤتمر الدولي للتنمية الصناعية في سان فرانسسكو ١٩٥٧م؛ نشر في كتاب الاستثمار الخاص؛ ترجمة د. حسين عمر؛ مكتبة الأنجلو المصرية؛ بدون تاريخ.

٦- استيفن ل. اسحق وآخرون؛ السياسات السكانية؛ مطبوعات الأمم المتحدة؛ الطبعة الثانية (إنجليزية).

٧- توماس فيرجسون من الإدارة الأمريكية؛ مجلة امباكت؛ المشار إليها أعلاه.

٨- ٩- ١٠- هذه الأقوال مأخوذة عن مجلة امباكت المشار إليها.

١١- خالد بيج؛ مجلة (امباكت) الدولية المجلد ٢٤- ٩ سبتمبر ١٩٩٤م ربيع ١٤١٥هـ ١٢- بولا غالاغهار كاتب عمود بصحيفة نيوفيدرالست (الاتحادي الجديد).

١٣- تقرير من معهد ويرلد ووطش.

١٤- لمزيد من المعلومات انظر الطبعة الزرقاء بعنوان فرض ثقافة موانع الحمل بمجلة (امباكت) عدد أغسطس ١٩٩٤م.

١٥- د. حسن حاج علي، محاضرة ألقاها بمركز الدراسات الاستراتيجية الخرطوم ٢٠٠٥/١٠/٢٧م.